حيث المواجهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية بلا حدود. فلقد اعتبر الاستعمار الصهيوني ان كل بناء فلسطيني، بغض النظر عن الحقل الذي يشمله هذه البناء ومكانه، حقيقة ينبغي مطاردتها، لأنها تجسّد جديداً لدى الطرف النقيض للوجود أو للحقيقة الاسرائيلية. بعبارة أخرى، ان الاستعمار الصهيوني سعى الى استئصال كل بناء فلسطيني، على اعتبار انه يلغي من قوة الحقيقة الاسرائيلية.

وفي رأي البعض، ان السياسة الفلسطينية التي تعهّدتها منظمة التحرير الفلسطينية، في سياق الايمان المطلق بأهمية العنف المسلح لتحقيق الاهداف، قد أهملت، نسبياً، عمليات تكييف الشخصية الفلسطينية، اجتماعياً واقتصادياً، مكتفية، في سنواتها الاولى، والى حدّ بالغ، بعمليات التعبئة العسكرية، ومركّزة على العنف المسلّح.

ولا شك في ان هذا العنف مثّل علاجاً لكثير من مظاهر العقم النفسي والابداعي في الشخصية الفلسطينية، وأدّى الى تعزيز الكرامة الوطنية في المجتمع الفلسطيني المثقل بالجراح[٨]. غير ان هذا النهج سرعان ما أفضى الى نتيجة هامّة هي ان العنف المسلّح ليس الطريق الوحيد الى تحقيق الاهداف، وان نجاح هذا الاسلوب رهن بتنمية البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، والصحية، للمجتمع الفلسطيني: بل وان قضية تعزيز المكوّن الاجتماعي، على جميع الصعد، شرط رديف، وهامّ، من شروط اكتمال مسيرة الاستقلال، حاضراً ومستقبلاً. وبالطبع، فان الدعوة الى تثبيت بنى المجتمع الفلسطيني، وتأطيره، في الداخل والخارج، كان لها، دوماً، أصولها في الفكر السياسي الفلسطيني. غير ان عدداً من العوامل قاد الى اعادة طرح هذه الدعوات، بالنسبة الى الداخل، بالحاح، منذ منتصف السبعينات، بعامة، ومنتصف الثمانينات، بخاصة. كان من بين هذه العوامل طول فترة الاحتلال وضعف الثقة في سرعة عملية التحرير، بحكم متغيّرات وثوابت كثيرة، ليس هنا مجال التفصيل فيها، وشدّة القمع الاسرائيلي، وضيق هامش التحرّك بالعنف والمقاومة المسلّحة داخل الارض المحتلة، وخارجها[٩].

في خضمّ الجدل الدائر حول تفعيل، وتصعيد، المجتمع الفلسطيني في الداخل، في مواجهة الحاح فكرة محو الهوية الوطنية للاراضي والمجتمع الفلسطينيين من الجانب الاسرائيلي، شرعت السياسة الفلسطينية في التركيز على دعم صمود «الأهل»، بهدف تثبيتهم وشدّ أزرهم. واشتد السعي الى تشجيعهم على طريق تكوين أطر وطنية مناسبة في ظل وجود الاحتلال، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وضرورة توفير الموارد اللازمة لهذه العملية.

هذه المساعي (العربية ـ الفلسطينية) تزامنت، وتوازت، مع جهود خارجية، اوروبية ـ اميركية، بتشجيع اسرائيلي، في سبيل تحقيق هدف مشابه، هو تأطير المجتمع المدني الفلسطيني تحت الاحتلال، لكن من منطلقات متباينة ومتناقضة تماماً[١٠].

لقد ظهر ان الجهود الخارجية لم تكن خالصة النوايا في خدمة المجتمع الفلسطيني. فبدلاً من التركيز على المشكلة الرئيسة، مشكلة الاحتلال ذاته، بدا ان محاولات الدعم تقوم على تطبيق ما سمّي بمفهوم «تحسين مستوى المعيشة ـ نوعية الحياة ـ تحت الاحتلال»، وذلك على أمل تهدئة الشعب الفلسطيني، وارساء مصالح مكتسبة بين بعض جماعاته، وأفراده احياناً، قد تساهم في التغلّب على الاتجاهات الاستقلالية المتنامية. وقد عبّر نائب رئيس بلدية مدينة القدس السابق، ميرون بينبينستي، عن هذا التوجّه، حين قال: «ان المخصّصات المالية لمشروعات التنمية في المناطق [المحتلة] تساهم في تهدئة الفلسطينيين وجعلهم أكثر اعتدالاً، وفي تكريس بديل الرفاهية الفردية، أكثر